2. فكرة وجود العائلة الممتدَّة، وارتباط الشَّخص بأقاربه وأصدقائه وأبناء جلدته التي ينتمي إليها، تكون سببًا يُتَوقَّع منه -في حالة إدارته منصبًا وظيفيًّا مهمًّا في الجهاز الإداري- أن يسعى إلى تقديم خدماته لهؤلاء المقرَّبين. وتتمثَّل هذه الخدمات في إيجاد فرص وظيفيَّة أو تعليميَّة أو بعثات، أو الحصول على مزايا وعطايا يصل بعضها إلى مخالفة القانون، ومن أجل مجاملة الأقرباء والأصدقاء ومحاباتهم، يترتَّب على ذلك ظهور الفساد بكافَّة صوره في إدارة الوظيفة العامَّة[65].

## المطلب الثَّاني: آثار الفساد

للفساد الإداري جملة من الآثار الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والإداريَّة والاجتماعيَّة والقانونيَّة، إلَّا أن هذه الآثار -وإن كانت سلبيَّة- قد جنى المنحرفون إداريًّا الكثير من المكاسب من ورائها، ومن ثمَّ يكون أثرها على المجتمع بأسره. ومن خلال هذه المقدِّمة، سوف ندرس هذه الآثار لنكون على علم ودارية بالفوائد التي يمكن الحصول عليها من وراء الفساد الإداريِّ، وهي على النَّحو الآتي:

### أوَّلاً: الآثار الاقتصاديَّة

إنَّ الفساد الإداري يؤثِّر على الأداء الاقتصاديِّ من خلال النُّموِّ الاقتصاديِّ، إذ إنَّ الفساد يعرقل ويُضْعف النُّموَّ الاقتصاديَّ، ومن ثمَّ يضعف الاستثمار المحلِّيَّ والأجنبيَّ عن طريق زيادة فرص السَّعي للحصول على مزايا اقتصاديَّة دون مراعاة لمصلحة المجتمع، فضلاً عن ذلك؛ يؤدِّي الفساد إلى تقليل الرِّبح وزيادة العبء على المشروع، ومن ثمَّ تزيد تكاليفه، بالإضافة إلى أنَّ الفساد يضعف التَّنمية الاقتصاديَّة، وذلك من خلال الهبوط بجودة البنية التَّحتيَّة الأساسيَّة؛ لأنَّ جزءًا من الموارد التي كان ينبغي أن يوجِّه إليها المشروعات العامَّة لإقامة بنية أساسيَّة تدعم الإنتاج، يتمُّ توجيهه من خلال علاقات الفساد إلى الاستهلاك الخاصِّ للمتنفذين في الأجهزة الحكوميَّة[66]، وهذا بالنَّتيجة يؤثِّر سلبًا

(65) حمدي عبد العظيم، مصدر سابق، ص61.

(66) ينظر السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المطبعة المصرية، القاهرة، 2003، ص30.

على نموِّ الدَّخل القوميِّ؛ مما يؤدِّي إلى تراجع معدلات الادِّخار والاستثمار، ومن ثمَّ عدم زيادة القيمة المضافة إلى الدَّخل القوميِّ. كما أنَّ الفساد الإداريَّ يؤثِّر سلبًا على الإيرادات العامَّة؛ فهو يعمل على خفضها، خاصة بما يرتبط بالضَّرائب والرُّسوم الجمركيَّة، اذ يلجأ الكثير من المتعاملين اقتصاديًّا إلى دفع الرَّشاوى والعمولات لمفتِّشي الضَّرائب والجمارك؛ حتَّى يستفيدوا من معاملة خاصَّة تؤدِّي بالنَّتيجة إلى الحدِّ في بعض الحالات، أضف إلى ذلك الإعفاءات الضَّريبيَّة التي تتمُّ الاستفادة منها من وقت إلى آخر. بالتَّالي يؤدِّي ذلك إلى ضياع موارد الدَّولة وخسارة الاقتصاد، الأمر الذي يزيد من تراكم الدُّيون المحلِّيَّة واستمرار العجز في الميزانيَّة العامَّة، وقد يدفع الوضع إلى الإصدار النَّقديِّ الجديد أو الاقتراض الدَّاخليِّ أو الخارجيِّ، ممَّا يؤدِّي إلى تزايد حجم الدُّيون وفوائدها.

كما يؤثِّر الفساد على الإنفاق العامِّ من خلال تغيير وجهته الأساسيَّة، فالحكومات الفاسدة تكون اكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها وصرفها على مشروعات ووجوه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرَّشوة، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السُّوق أو في إنتاجها أو شرائها كالإنفاق العسكريِّ، حيث توجد علاقة قويَّة بين نسبة الإنفاق العسكريِّ والفساد، وذلك بسبب انعدام الرَّقابة على هذا النَّوع من الإنفاق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: ضمانة مدفوعاته؛ ممَّا يسمح بالحصول على عمولات كبيرة من ناحية أخرى، وفي مقابل هذا الإنفاق، يؤدِّي إلى قلَّة الإنفاق على الخدمات التَّعليميَّة والصِّحِّيَّة؛ نظرًا لانخفاض عائد الفساد فيها[67].

ولم يسلم الاستثمار أيضًا من تأثير الفساد، فهو يؤثِّر سلبًا على مناخ الاستثمار، ومن ثمَّ يؤثِّر بالنَّتيجة على الأسعار[68].

(67) ينظر عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد واللإصلاح، دراسة مقارنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص25.

(68) ينظر ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامَّة ومبادئ الشَّريعة اللإسلامية، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2004، ص10.

**ثانيًا: الآثار السِّياسيَّة**

إنَّ الفساد يؤدِّي إلى عدم الاستقرار السِّياسيِّ أو إلى فقدان النِّظام السِّياسيِّ لشرعيَّته أو إلى شيوع الفوضى والاضطرابات، إذ إنَّ الفساد يؤثِّر على مبدأ الشَّرعيَّة، وهذا المبدأ من المبادىء التي تُعدُّ من مقوِّمات ضمان استقرار أيِّ نظام سياسيٍّ؛ إذ إنَّه يخلق نوعًا من العرض والقبول لذى المجتمع تجاه النِّظام الحاكم، ومن هنا ياتي الفساد ليشوِّه الهياكل الأساسيَّة في الدَّولة؛ فهو يُستَخدَم كوسيلة لشراء الذِّمم والضَّمائر والولاء السِّياسيِّ للنِّظام، ممَّا يُضعف شرعيَّة السُّلطة ومصداقيَّتها، وبالنَّتيجة يؤدِّي ذلك إلى فقدان ثقة الشَّعب بالنِّظام السِّياسيِّ، فضلاً عن ذلك يؤدِّي الفساد إلى انعدام رغبة الأفراد بالاشتراك السِّياسيِّ، وذلك لأنَّه يؤدِّي إلى تقليص دور الأحزاب السِّياسيَّة وضعف القوَّة المعارضة، بالإضافة إلى عدم مشاركة المواطنين في العمليَّة السِّياسيَّة كالتَّصويت والانتخابات؛ ممَّا يؤدِّي بالنَّتيجة إلى زعزعة المناخ الدِّيمقراطيِّ في الدَّولة وإضعافه، ومن ثمَّ يؤدِّي ذلك إلى شيوع الفوضى وعدم الاستقرار السِّياسيِّ.

وعليه فإنَّ الفساد يؤثِّر سلبًا على استقرار النِّظام السِّياسيِّ وسمعته، ويحدُّ من قدرته على احترام حقوق المواطنين في المساواة وتكافؤ الفرص وحرِّيَّة الاطِّلاع على المعلومات، ويحدُّ من شفافيَّة النِّظام وانفتاحه، ويضعف دور المؤسَّسات، ويعزِّز الاستبداد، ويحول دون مشاركة الافراد السِّياسيَّة. وذلك ناتج عن انعدام ثقتهم بالمؤسَّسات العامَّة.

**ثالثًا: الآثار الإداريَّة**

يترتَّب على الفساد آثار جمَّة من ناحية تأثيره على الجانب الإداريِّ، فهو يؤثِّر بالنَّتيجة على عمليَّة التَّخطيط والتَّنظيم والانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامَّة، وإعاقة جهود الرَّقابة الإداريَّة، والتَّدنِّي بأخلاقيَّات الوظيفة، وسوف نوضِّح ذلك فيما يلي:

1. يؤثّر الفساد على عمليَّة التَّخطيط الإداريّ، إذ إنَّه يعمل على تغيير آليَّات التَّخطيط التي تُعتَبر من أهمّ وظائف الإدارة العامَّة في أيَّة دولة إلى عمليَّة صوريَّة أو شكليَّة.
2. يؤثّر الفساد على عمليَّة تنظيم الجهاز الإداريّ، إذ تحتاج حكومات الدُّول إلى التَّنظيم بشكل مستمرّ ودوريّ، سواءً على المستوى الوطنيّ أم على المستوى المحلّيّ، وذلك من خلال إعداد القوانين والتَّنظيمات التي تحكم عمل الأجهزة الحكوميَّة ومراجعتها، فإذا ما تغلغل الفساد في الجهاز الإداريّ للدَّولة، فإنَّ ذلك يمثّل أكبر معيق للحدّ من فاعليَّة أيَّة جهود يمكن القيام بها من أجل تحقيق عمليَّة الإصلاح الإداريّ، ما دام هناك أشخاص يستطيعون أن يقاوموا هذه الجهود، ويحقّقوا في الوقت نفسه مصالحهم الشَّخصيَّة.
3. يؤدّي الفساد إلى الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامَّة، إذ يؤثّر على القرار الذي تتَّخذه الإدارة، فبه تنحرف الإدارة في قرارها عن المصلحة العامَّة، وذلك من خلال قيام الموظَّفين باتّخاذ القرارات تحقيقًا لمصلحتهم الشَّخصيَّة على حساب المصلحة العامَّة.
4. يؤثّر الفساد من خلال إعاقة جهود الرَّقابة من جانب الإدارة، إذ إنَّ انتشار الفساد في القطاع العامّ يؤدّي إلى عرقلة الأجهزة الرَّقابيَّة، حيث يحتاج ألأشخاص الذين يقومون بالرَّقابة إلى أشخاص آخرين يتولَّون مراقبتهم للحيلولة دون فسادهم.
5. كما يؤدّي انتشار الفساد إلى تدنّي أخلاقيَّات الوظيفة، وانتشار القيم السَّلبيَّة؛

إذ إنَّ انتشار الفساد داخل الجهاز الإداريّ يؤدّي بالنَّتيجة إلى تراجع الكفاءة الإداريَّة في الأجهزة الحكوميَّة، نظرًا لعدم مراعاة الموضوعيَّة عند التَّعيين أو التَّرقية، كما يؤدّي إلى انتشار الانتهازيَّة ومحاولات توريث الوظائف العامَّة، والولاء والإخلاص للجهاز الحكوميّ من قبل الموظَّفين، بالإضافة إلى ذلك، إفساد العلاقة بين الرُّؤساء والمرؤوسين، فضلاً عن ذلك، يؤثّر الفساد على السُّلطة الرَّسميَّة، حيث يجعلها تخفق في اتّخاذ قراراتها[69].

(69) ينظر محمد يوسف المعداوي، دراسة في الوظيفة العامة في النظم المقارنة والتشريع الجزائري، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، ص33.

**رابعًا: الآثار الاجتماعيَّة للفساد**

يؤثِّر الفساد سلبًا على النَّاحيَّة الاجتماعيَّة، إذ إنَّ انتشار الفساد في دولة ما، يؤدِّي بالنَّتيجة إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعيَّة، وانهيار القيم الأخلاقيَّة، ومن ثمَّ يؤدِّي بالنَّتيجة إلى التَّأثير على الاستقرار الاجتماعيِّ[70].

**خامسًا: الآثار القانونيَّة للفساد:**

يؤثِّر الفساد على المنظومة القانونيَّة والقضائيَّة في الدَّولة، ويكون تأثيره على النَّحو الآتي:

1. إنَّ وجود الفساد في الدَّولة يؤدِّي إلى ظهور تشريعات جديدة لا تحقِّق الرَّدع الكافي، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب.
2. عدم جدوى تطبيق القوانين وفاعليَّتها نتيجة لفساد القائمين على تنفيذها.
3. ظهور جرائم غسيل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء متحصِّلات الجرائم عن أعين الأجهزة الأمنيَّة.
4. بطء إجراءات التَّقاضي، حيث يلجأ الفاسدون إلى عرقلة إجراءات المحاكمة، ومن ثمَّ يتأخَّر حسم المنازعة.
5. هروب المتَّهمين إلى خارج البلاد مع ذويهم بالأموال التي قاموا بجمعها، نتيجة لفسادهم الإداريِّ.

## المطلب الثَّالث: المفاهيم المرتبطة بمكافحة الفساد

**أوَّلاً: النَّزاهة**

تمثِّل النَّزاهة في الإدارة لمؤسَّسات الدَّولة منهجًا يرتبط بمجموعة من الوسائل لمكافحة الفساد وسوء استعمال السُّلطة والإساءة في إدارة الموارد العامَّة للدَّولة، لذلك تمثِّل النَّزاهة مجموعة من القيم والسُّلوكيَّات الواجب الالتزام بها بكافَّة المستويات الإداريَّة، فالأخيرة تتَّخذ قرارات تتعلَّق بأمن المجتمع وصحَّته وتعليمه وتنميته، وغير ذلك ممَّا يتعلَّق بالأفراد في المجتمع.

(70) ينظر المرجع نفسه، ص 15.